دور منظمات المجتمع المدني في الرقابة على السلطات – الرقابة على برلمان كوردستان نموذجا

The Role of Civil Society Organizations in Monitoring the Authorities - Monitoring the Kurdistan Parliament as an Example

م. ميران حسين حسن
كلية التربية للدراسات الانسانية – جامعة السليمانية – العراق

Lect. Miran Husein Hasan
Sulaimani Uni. - Iraq College of Education for Human Studies

المستخلص

منظمات المجتمع المدني هي هيئات غير حكومية وغير ربحية تعمل بشكل مستقل عن الحكومة والقطاع الخاص، وتهدف إلى تحقيق المصلحة العامة، وتلعب هذه المنظمات دورًا حيويًا في تعزيز الديمقراطية وتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز حقوق الإنسان المراقبة والمراقبة وتعزيز الحقوق والحريات وتمكين المجتمعات المحلية وتقديم الدعم والمساعدة وتعزيز الشفافية والمشاركة في صياغة السياسات والاستجابة للأزمات والكوارث وتحقيق التنمية المستدامة ونقل الخبرات والتوجيه.

فيما يخص الدور الرقابي لمنظمات المجتمع المدني فيعتبر من الأدوار الأساسية التي تضطلع بها هذه المنظمات ويتضمن هذا الدور مراقبة ومراجعة أداء الحكومة والمؤسسات العامة لضمان الشفافية والمساءلة، وتعمل منظمات المجتمع المدني على رصد السياسات والبرامج الحكومية وتقييم الأداء الحكومي والمؤسسات العامة ومتابعة ميزانية الحكومة والكشف عن الفساد والتجاوزات وتعزيز الشفافية وحق المعرفةو المشاركة في الرقابة التشريعية والتوعية والتثقيف بقضايا الرقابة وتقديم توصيات ومقترحات والدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وان عملية الرقابة على البرلمانات في الدول باعتبار البرلمان مؤسسة رسمية من القضايا التي تناولتها منظمات المجتمع المدني في العديد من دول العالم ، ففي العديد من دول العالم تمارس منظمات المجتمع المدني عملية الرقابة على برلمانتها مثل العراق و اقليم كوردستان ومصر والاردن والبحرين وتونس وغيرها .

وان اقليم كوردستان شهد تجربة طويلة في ممارسة الرقابة على مؤسسة البرلمان من قبل منظمات المجتمع المدني باعتبارها احدى المؤسسات الرسمية في الاقليم، حيث تولت هذه المنظمات عملية تقييم ومدى فاعلية برلمان كوردستان ومدى تطابق نشاطاتها وخطواتها من المهام الموكلة اليها .

Abstract

Civil society organizations are non-governmental and non-profit entities that operate independently from the government and the private sector. They aim to serve the public interest. These organizations play a vital role in promoting democracy, achieving sustainable development, monitoring and upholding human rights, enhancing rights and freedoms, empowering local communities, providing support and assistance, promoting transparency, participating in policy formulation, responding to crises and disasters, and achieving sustainable development and transferring experiences and guidance.

Regarding the supervisory role of civil society organizations, it is considered one of the fundamental roles undertaken by these organizations. This role includes monitoring and reviewing the performance of the government and public institutions to ensure transparency and accountability. Civil society organizations work on monitoring government policies and programs, evaluating organizations engage in overseeing their parliaments, such as Iraq, the Kurdistan Region, Egypt, Jordan, Bahrain, Tunisia, and others.

The Kurdistan Region in the region.

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1011

١. المقدمة

منظمات المجتمع المدني (أو المنظمات غير الحكومية) هي هيئات غير ربحية ومستقلة تعمل في المجتمعات المحلية والدولية بهدف تحقيق أهداف خيرية أو اجتماعية أو بيئية أو سياسية، وتتميز هذه المنظمات بأنها لا تتبع الحكومات وليست لها أهداف ربحية، بل انها تعتمد على التمويل من مصادر مختلفة مثل التبرعات والمنح والمشاريع.
وتعد منظمات المجتمع المدني عماد الديمقراطية ومحور الشفافية والحسابية في أي مجتمع، وبفضل دورها الرقابي الفعال تسهم هذه المنظمات في تعزيز الديمقراطية وضمان تحقيق الحقوق والعدالة الاجتماعية،وتمارس منظمات المجتمع المدني مهام وادوار مختلفة تختلف بموجب الدول والمناطق في العالم وتتعدد مهام ونشاطات هذه المنظمات وادوارها وفقا لتخصص هذه المنظمات ..
ومن ابرز هذه المهام واكثرها انتشارا في الوقت الحاضر هو مهمة الرقابة على المؤسسات الرسمية والحكومية في الدول، حيث تمارس منظمات المجتمع المدني دور مهم في عملية الرقابة على هذه المؤسسات بهدف تحقيق المصلحة العامة وتحقيق النفع العام، وان مهمة الرقابة والمسائلة تختلف ايضا بموجب نوعية الرقابة فهنالك رقابة ادارية ورقابة سياسية ورقابة مالية وفقا لطبيعه هذه المنظمات ونشاطاتها
وتعد الرقابة على مؤسسة البرلمان من ابرز الانشطة الرقابية التي تمارسها منظمات المجتمع المدني على مستوى العالم، فتشير الاحصائيات الى وجود قرابة ٢٠٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني تمارس مهام الرقابة على المؤسسات التشريعية والتمثيلية على مستوى العالم، وان العراق واقليم كوردستان ايضا شهدت تجارب مماثلة حيث شهد العراق واقليم كوردستان قيام منظمات مجتمع مدني بممارسة الرقابة على البرلمانين في بغداد واربيل .

١,١ المبحث الاول منظمات المجتمع المدني

اولا: مفهوم منظمات المجتمع المدني

لا يوجد ثمة تعريف متفق عليه بين الباحثين والدارسين لماهية المنظمات غير الحكومية، وإنما تعدد التعاريف وتتنوع التسميات التي تطلق على هذا النوع من التنظيمات بتعدد وتنوع الأطر المعرفية والثقافية المختلفة .

ويمكن ذكر نماذج لأهم التعريفات التي وردت في بعض المؤلفات الغربية, وتلك التي تنتسب إلى أهم المنظمات الدولية, ومن هذه النماذج للتعريفات؛ تعريف مارسيل ميرل والذي يرى أنها "كل تجمع أو رابطه أو حركة مشكله على نحو قابل للاستمرار من جانب أشخاص ينتمون إلى دول مختلفة وذلك بغرض تحقيق أغراض ليس من بينها تحقيق الربح، أما المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة, فيستعمل تعريفاً مختصرا سلبياً يفيد بأن المنظمة غير الحكومية الدولية هي" أي منظمه دولية لا تنشأ باتفاق بين الحكومات" مقارنة للمنظمات الدولية الحكومية"التي تنشأ نتيجة لاتفاقات تعقد بين الحكومات، ويعرفها البنك الدولي تعريفاً رسمياً للمنظمات غير الحكومية عموماً مفاده أنها " منظمات خاصة مستقلة جزئياً أو كلياً عن الحكومات, وتتسم بصورة رئيسيه بأن لها أهدافاً إنسانيه أو تعاونية أكثر من كونها أهدافا تجارية, وتسعى بصورة عامه إلى تخفيف المعاناة أو تعزيز مصالح الفقراء, أو حماية البيئة, أو توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية, أو الاضطلاع بتنمية المجتمعات ."

وفي ضوء ما تقدم, يمكن تقديم تعريف مختصر لهذه المنظمات من خلال سماتها هو إنها" منظمات تطوعيه إرادية معلنه لها شكل مؤسس دائم تنشأ باتفاق غير حكومي فيما بين الأفراد أو جماعات الأفراد الخاصة وهؤلاء الأعضاء ينتمون إلى جنسيات مختلفة, وهي مستقلة عن الحكومات ولا تعمل بالسياسة, وتقوم بقصد تحقيق أهداف إنسانيه لها سمه عالمية دون استهداف تحقيق الربح, وتمارس نشاطها عبر حدود الدول, أي في أكثر من دوله, أو على الأقل في ثلاث دول.

ثانيا :سبب الدور المتصاعد للمنظمات غير الحكومية يعود الى الاسباب التالية:-

١- السمات والخصائص الذاتية للمنظمات غير الحكومية والمتمثلة في الرغبة الطوعيه والاستعداد والتحمس للمشاركة مع وفرة الكوادر والخبرات والقدرة على التعبئة وحشد الطاقات والتعامل مع المشكلات الاجتماعية العاجلة والملحة والتمتع بمصداقية عالية لدى مختلف قطاعات الرأي العام.

٢- ما يشوب القطاعين الآخرين "الحكومي والخاص" من مثالب وعيوب تحول بدرجه أو بأخرى دون إشباع حاجات الأفراد والشعوب وتمتعهم بالحقو والحريات الأساسية. وتتحصل هذه المثالب وتلك العيوب في ما يسود القطاع الحكومي من فساد وجمود وروتينيه وبطء الأداء فضلا عن تأجيل أو تجميد وربما إلغاء بعض المشروعات الخدمية والتنموية إذا ما واجهت الدولة قضايا وتحديات قوميه تقتضى حشد الطاقات وتعبئة الموارد لها, ناهيك عما يسيطر على القطاع الخاص من جشع استهداف الربح ولو كان ذلك على حساب الاعتبارات الاجتماعية الدقيقة والحساسة.

٣- طبيعة النظام الدولي الراهن من تلاشى حواجز المسافات وتنامي الاتصال المتبادل وتقديم الدعم المادي والسياسي للمنظمات غير الحكومية من قبل كثير من القوى الكبرى الفاعلة والمؤثرة[١].

ثالثا: وظائف المنظمات الغير الحكومية

١-وظيفة تجميع المصالح:
حيث يتم من خلال مؤسسات المجتمع المدني بلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجه أعضائها، وتمكنهم من التحرك جماعات لحل مشاكلهم وضمان مصالحهم على أساس هذه المواقف الجماعية وتمارس هذه الوظيفة بشكل أساسي خلال

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1011

النقابات العمالية والمهنية والغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الأعمال وسائر المنظمات الدفاعية[٢] .

جدير بالذكر أنه من خلال هذه الوظيفة يتعلم الأعضاء كيفية بحث مشاكلهم ودراسة الأوضاع القائمة في المجتمع وتحديد كيفية الحفاظ على مصالحهم وكيفية مواجهة مصالح فئات أخرى وصياغة مطالب محددة قد تكون جزئية في بعض الأحيان أو تتضمنها برامج متكاملة.

٢-وظيفة حسم وحل الصراعات:

يتم من خلال مؤسسات المجتمع المدني حل معظم النزاعات الداخلية بين أعضاءها بوسائل ودية دون اللجوء إلى الدولة وأجهزتها البيروقراطية، وبذلك فإن مؤسسات المجتمع المدني تجنب أعضاءها المشقة وتوفر عليهم الجهد والوقت، وتجنبهم كثيرا من المشاكل التي تترتب على العجز عن حل ما ينشأ بينهم من منازعات، وتسهم بذلك في توطيد وتقوية أسس التضامن الجماعي فيما بينهم.

وإذا كانت الديمقراطية بالمفهوم الإجرائي هي صيغة لإدارة الصراع في المجتمع بوسائل سليمة، فإن حل المناعات بين الأعضاء بوسائل ودية داخل مؤسسات المجتمع المدني هو أساس ممارسة الصراع سلميا. على مستوي المجتمع بين الطبقات والقوى الاجتماعية والسياسية [٣]، وعندما يتيح الأعضاء في حل منازعاتهم بالطرق الودية داخل مؤسساتهم المدنية فإنهم يكتبون الثقافة والخبرة المناسبة اللازمة لممارسة الصراع الطبقي والسياسي في المجتمع بوسائل سلمية[٤].

٣-زيادة الثروة وتحسين الأوضاع:

بمعنى القدرة على توفير الفرص لممارسة نشاط يؤدي إلى زيادة الدخل من خلال هذه المؤسسات نفسها مثل المشروعات التي تنفيذها الجمعيات التعاونية الإنتاجية والنشاط الذي تقوم به النقابات المهنية والعمالية لزيادة مهارات أعضاءها مما يمكنهم من شروط عملهم وزيادة دخولهم.

٤-إشاعة ثقافة مدنية ديمقراطية:

من أهم الوظائف التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني إشاعة ثقافة مدنية، ترسي في المجتمع احترام قيم النزع للعمل التطوعي، والعمل الجماعي، وقبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخر، وإدارة الخلاف بوسائل سليمة في ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي مع الالتزام بالمحاسبة العامة والشفافية، وما يترتب على هذا كله من تأكيد قيم المبادرة الذاتية وثقافة بناء المؤسسات وهذه القيم في مجملها هي قيم الديمقراطية، ومن هنا يمكن القول أن إشاعة الثقافة المدنية التي تمكن لهذه القيم في المجتمع هي خطوة هامة على طريق التطور الديمقراطي للمجتمع[٥].

٥-دعم مشاريع وخطط التنمية الشاملة والمستدامة، بحيث تكون شريكاً للدولة في تنفيذها ومراقبة حسن إدائها ورصد الانتهاكات والخروقات التي تعترضها.

٦-إقتراح قوانين وأنظمة ولوائح وتقديمها الى البرلمانات والجهات التشريعية والحكومات.

٧-السعي من أجل بناء مواطنة متساوية وكاملة ودون تمييز بسبب الدين أو اللغة أو العرق أو المذهب أو الجنس أو المنحدر الاجتماعي أو غير ذلك.

٨- العمل على بناء قدرات الافراد وتنمية مهاراتهم وتدريبهم، ليسهموا في مجتمعاتهم وفي مؤسساتهم المهنية والنقابية للدفاع عن مصالح منتسبيها وعن مصالح المجتمع ككل.

٩-تشجيع الجهود التطوعية والمبادرات الفردية والجماعية، بما يعزز التضامن والتكافل والتعاون والمساندة بين جميع الفعاليات الاجتماعية[٦]

خامسا : خصائص المنظمات غير الحكومية:

١)إدارتها لا تسعي إلى الحصول على الربح المادي ولكنها تحرص على توفير الخدمات التي تقابل احتياجات المواطنين.

٢) تتميز بالمرونة حيث تعتمد في تنظيمها الإدارة على اللوائح والنظم المنظمة نفسها، ولا يتطلب الأمر سوي عقد الجمعية العمومية في اجتماع غير عادي أو اجتماع مجلس الإدارة لإدخال التعديلات التي يتطلبها العمل في المنظمة لانجاز أهدافها بما في ذلك التعديل في اللوائح بما يتلاءم مع متغيرات التي تستحدث في المنظمة أوفي البيئة المحيطة بها.

٣) انها تعمل داخل الإطار القانوني للدولة حيث انها تسترشد العلاقات الاجتماعية للفرد بالأحكام القانونية الحالية للدولة. بمعنى آخر ، هذه الحياة العامة محكومة بالسلوك المدني. تساعد فكرة الحرية داخل القانون في التمييز بين أنشطة المجتمع المدني والمجموعات الإجرامية والمنظمات الأرهابية. " لا تسعي إلي السلطة برغم من كونها تقوم بدرو سياسي في بعض الأحيان من نشر الوعي والثقافة السياسية، لكن لا تسعي منظمات المجتمع المدني إلي السلطة. .

٤)ديناميكية: أي ذو طابع متغير. تتغير فيها العضوية دائما، ويبرز فيها القادة حسب متطلبات المناسبة. وهناك تدفق مستمر داخل مجموعات المجتمع المدني حيث تنشأ وتختفي العضوية والقيادة. تتغير وتتأثر مطالب مجموعات المجتمع المدني بقدر ما تتغير سياسات الدولة. التطوعية : حيث ان القرار بشأن عضوية وتشكيل قيادة مجموعات المجتمع المدني فيها ينبع من الإرادة الحرة للجهات الفاعلة المعنية.

٥)مستقلة (غير حكومية) : كما ذكر سابقا ، المجتمع المدني مستقل عن الدولة. ولكن، قد تحتاج مجموعات معينة داخل المجتمع المدني إلى التسجيل لدى الهيئات الحكومية ذات الصلة وقد تكون هناك حاجة إلى تلبية شروط معينة.

٦) غير متوارثة : اي ان العضوية فيها لا تتوارث عبر العائلة او القبيلة او الطائفة او

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1011

المذهب أو الدين .

٧)اللاعنف Nonviolence: عادة ما تتم أنشـــطة المواجهة التي تقوم بها الجماعات المدنية من خلال ســياســة العنف ذكر جين شــارب الأســاليب غير العنيفة في كتابه The Politics of Nonviolent Action." وهي تشــمل الاحتجاجات ، وعدم التعاون ، والتدخل اللاعنفي. ولكن، مجموعات المجتمع المدني لا تســـتخدم العنف الجسدي في السعي لتحقيق أهدافها .

٨)تعدد مصـادر تمويل هذه المنظمات وعدم ثباتها واسـتمرارها يجعل من مشـكلة تعظم مصــادر تمويل هذه المنظمات والبحث المســتمر عن مصــادر متجددة محور ذات بعد استراتيجي في حركتها

ثالثا: أهم المشاكل التي تواجه المنظمات غير الحكومية:

أن الجمعيات الأهلية تواجه مجموعة من القضــايا تمثل مجمل التحديات التي تواجهها يتعلق البعض منها بالعلاقة بين الجمعيات والإطار السياسي والاقتصادي والاجتماعي ويتعلق البعض الأخر بإدارة الجمعيات ذاتها ومدي اســتقلالها وممارســتها الديمقراطية ويمكن ذكر بعض منها.

١- التوتر بين الحكومة والجمعيات: ومنبعه رغبة الحكومة في إحكام الســيطرة على الجمعيات وذلك من خلال التشريعات والإحكام وبيروقراطية الدولة.

٢- قضـــية التمويل: تواجه غالبية منظمات المجتمع المدني في العراق والدول العربية أزمة تمويل حادة.

٣- قضية البناء الإدارية للجمعيات: من أهم المشـكلات التي تواجه غالبية الجمعيات في العراق وفي الدول العربية عامة ضعف قدراتها الإدارية .

٤- قضية المتطوعين: إذا كان تدبير الموارد والإدارة الديمقراطية للجمعيات يعكسـان جزئيا أزمة المشــاركة فان قضــية التطوع الوقت أو الجهد أو المال في الجمعيات تؤكد هي الأخير على إن الأزمة تمس كافة مؤسسات المجتمع المدني[٧] .

ابرز وظائف منظمات المجتمع المدني

١- مجتمع مـدني نخبوى تلعـب هـذة المنظمات دورًا مهما في التقليـل من العواقـب الناتجة عن ســـيـاســـات التكيف الهيكلي Structural Adjustment Programmes. حيث أنها تعمل على القضـــايا المختلفة مثل الفقر والبطالة والصـــحة والتهميش . في هذه الحالة، لا تغير هذه المنظمات بأي حال الظروف السياسية القائمة أو تهدد الحكومة.

٢- مجتمع مدني شـعبي تلعب هذة المنظمات دورًا مهما (كمؤسـسـات) في صـياغة السياسات العامة والضغط من أجل تعديلها بما يحقق مصالح الأغلبية.

ولذلك، أصبح واضحاً أن تفسير وظائف وأهداف المجتمع المدني قد تم مناقشـتها لكي يتم فهمه وتحديده. ومع ذلك، كما ذكرنا ســـابقا، من المهم الإشـــارة إلي أن منظمات المجتمع المدني تحتوي على تصنيفات مختلفة .

٢ المبحث الثاني : دور مؤسسات المجتمع المدني في المسائلة والشفافية

وتشير المساءلة الاجتماعية إلى صورة من صور المساءلة تنبثق عن أفعال المواطنين ومنظمات المجتمع المدني الرامية إلى مساءلة الدولة، وكذلك الجهود المبذولة من الحكومة والاطراف الفاعلة الاخرى وسائل الاعلام، والقطاع الخاص، والجهات المانحة لمساندة هذه الافعال والاستجابة لها وليس الهدف من المساءلة الاجتماعية هو أن تحل محل آليات المساءلة القائمة ولكنها تعززها وتكملها. فهي تؤكد على المبدأ الاساسي المتمثل في خضوع الجهات المكلفة بالواجب المسؤولين الحكوميين وجهات تقديم الخدمة للمساءلة أمام أصحاب الحقوق المواطنين، وتقدم مجموعة ثرية من الاساليب والادوات اللازمة لتطبيق هذا المبدأ عمليا ويمكن تطبيق أساليب المساءلة الاجتماعية على المستويين المحلي إلى الوطني، ويمكنها أن تستهدف مجموعة من قضايا إدارة الحكم وعملياتها، بما فيها: تبادل المعلومات العامة، ووضع السياسات والتخطيط وتحليل الميزانيات العامة وتتبعها وكذا النفقات وعمليات عن توسيع نطاق الادوار الرقابية، وإجراءات مكافحة الفساد، الشراء والرصد والتقييم التشاركيان لتقديم الخدمات العامة وآليات التعامل مع الشكاوى[٨]

تعد المساءلة حجر الاساس للإدارة الحكومية, إذ تشكل المبدأ المتضمن طريقة اخضاع القابضين والممارسين للسلطة العامة للمحاسبة, وقد طورت آليات المساءلة الاشخاص العاملين ومحاسبتهم حول الوفاء بواجباتهم بخصوص تقديم الخدمات والتعامل مع المواطنين والمحافظة على قيم الادارة العامة مثل الحياد والعدالة والمساواة, وكانت وما تزال المساءلة محل اهتمام معظم المجتمعات والحضارات, وتتفاوت معايير وأساليب المساءلة ودلالاتها تبعاً للسياسة السائدة واختلاف المكونات الاجتماعية والتاريخية والمعتقدات الثقافية والايديولوجية للمجتمعات. وقد استعمل مفهوم المساءلة منذ عام ١٨٥٣م في الادارة العامة بالتحديد, وذلك في اطار الحديث عن المحاسبة المالية, وأشير إلية باللغة الانجليزية بلفظ(ACCOUNT) وما زال هذا الاستعمال شكلاً من أشكال المساءلة, ويرى آخرون أن مفهوم المساءلة استعمل في القرن السادس عشر للدلالة على تقديم كشف حساب أو تقرير عن شيء بعينه ما يعني الالتزام ببيان الاسباب المؤدية لفعل معين. ويعد مفهوم المساءلة من المفاهيم المتداولة وهو مفهوم متقلب رحال, كونه يستعمل في حقول معرفية متعددة, ما يعني اختلاف دلالات المفهوم تبعاً لمقاصده, ومتجدداً لارتباطه بالسياقين الحضاري والثقافي اللذين يستعمل فيهما [٩].

وتشير المساءلة بشكلها العام إلى علاقة بين طرفين : طالب الخدمة، ومقدم لها، بشروط يجري الاتفاق عليها بين الطرفين ومن أهمها امتلاك طالب الخدمة الإمكانية والحق في مجازاة مقدم الخدمة (بالمكافأة أو العقوبة) عند التزامه بالشروط أو الإخلال بها [١٠].

[٨] تقرير الامم المتحدة، المساءلة الاجتماعية في منطقة متغيرة - الاطراف الفاعلة والاليات، ص١٠

[٩] فارس بن علوش بن بادي السبيعي, دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الاداري في القطاعات الحكومية, اطروحة دكتوراه غير منشورة,كلية الدراسات العليا/ قسم العلوم الادارية, جامعة نايف للعلوم الامنية, الرياض, ,٢٠١٠ ص ٣٧.

[١٠] خالد العمري, المساءلة والاصلاح التربوي في اطار المدخل المنظومي, المؤتمر العربي الرابع حول "المدخل المنظومي في التدريس والتعلم", ابريل ,٢٠٠٤ عمان, ص ١١

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1011

فالمساءلة تعني واجب المسؤولين عن الوظائف, سواء كانوا منتخبين أم معينين, أن يقدموا تقارير دورية عن عملهم وسياساتهم ونجاعتهم في تنفيذها[١١] .وبهذا تؤدي المساءلة دوراً محورياً في تشكيل وتوجيه العمليات والنشاطات اليومية للمؤسسات الحكومية. وتمثل المساءلة قيمية في النسق القيمي للمجتمع قبل أن تكون مجرد آليات وأن أهميتها القيمية ترتبط بتحقيق قيم أخرى أبرزها الديمقراطية والشفافية والتمكين, وذلك عبر السعي الدؤوب الى تعزيز وتحقيق الكفاءة والفعالية والجودة [١٢].

وبهذا فأن مؤسسات المجتمع المدني تقوم بإعداد مجموعة من حملات الضغط والمناصرة التي تكون جزءا من عملية المساءلة المجتمعية، وذلك من أجل تغيير الوضع القائم إلى الأفضل .فهي تؤدي دوراً جيداً في تحفيز المواطنين على المشاركة في المساءلة، فالمساءلة مطلوبة في كل مؤسسة و وظيفة عامة، ويجب على كافة الجهات أن تقدم المعلومات التي تقوم عليها وكافة المخططات والانجازات التي تخدم بها المواطنين ويمكن لمؤسسات المجتمع المدني، القيام بدور لضمان الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بقرارات الحكومة على الصعيد المحلي والإقليمي. فإن هذه المؤسسات يمكنها الرقابة على السياسات العامة والإشارة إلى أوجه القصور الحكومية عبر عملها في مجال الدعوة والتوعية، والرقابة، والتقييم .ومن ثم فإن مؤسسات المجتمع المدني تشترك في عملية إخضاع الحكومة للمساءلة عن أفعالها، ولا سيما فيما يتعلق بإدارة الموارد العامة. وهي طريقة لزيادة الكفاءة في أداء الحكومات عن طريق تمكين المواطن من توضيح احتياجاته، وإشراكه مشاركة كاملة في صنع أنشطة الحكومة مثل صنع السياسات العامة وإدارة الماليات العامة وتقديم الخدمات, وبهذا فإن المساءلة الاجتماعية تصبح في جوهرها عنصراً رئيساً في إحلال الديمقراطية وعلى هذا الأساس لم يعد من السهل للحكومات أو أجهزتها أن تتصدى للإرادة الشعبية المتمثلة بمؤسسات المجتمع المدني . فالحكومة ملزمة للاستجابة لمطالب المواطنين الذين سئموا من السياسات التي تساهلت مع المفسدين و مرتكبي الجرائم الاقتصادية وتسترت على الفضائح المالية في عدد من الإدارات والمؤسسات الحكومية[١٣]، وان إحياء المجتمع المدني يمكنه في نهاية المطاف من إعادة بناء الدولة بصيغة دستورية خضاع الدولة للمحاسبة والمساءلة المستمرة والدورية[١٤]

ثالثاً: دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الشفافية تؤدي مؤسسات المجتمع المدني دوراً حيوياً وفعالاً في إطار تنشيط الحراك المجتمعي باعتبارها أهم قنوات المشاركة في تعزيز الشفافية، فضلاً عن كونها تمثل الوسيلة المثلى للتنمية في مجالات العمل الاجتماعي والثقافي والعدالة والبيئة والديمقراطية. والعقد الجديد الذي نعمل وفقاً له هو عقد يسعى لإعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمواطنين عبر القيام بإصلاح سياسي واسع المدى يكفل توسيع دائرة المشاركة السياسية وتعزيز مبدأ الشفافية،ووضع برنامج متكامل للعمل السياسي[١٥] .أدى تخلي الحكومة, عن قصد أو نتيجة قصور في الإداء عن مهامها ومسؤولياتها تجاه أطياف وشرائح المجتمع, إلى قيام مؤسسات المجتمع المدني لملئ الفراغ فبدأت في الدعوة الى اصلاح مؤسسات الدولة عبر أهداف محددة تؤدي في محصلتها الى إقامة الحكم الصالح وتطبيق الشفافية و الديموقراطية في مختلف مفاصل مؤسسات الدولة[١٦] .ومن ثم فإن إصلاح مؤسسات الدولة وجعلها اكثر كفاءة ومساءلة وشفافية يعد ركناً أساسياً من أركان الحكم الصالح ويتطلب الإصلاح الفعال للحكومة التزاماً سياسياً يجب ان يحظى بمساندة مؤسسات المجتمع المدني ، على ان تكون مؤسسات المجتمع المدني من جهتها مؤسسات ديمقراطية ومنظمة إدارياً وقابلة للمساءلة, ويخضع كل من صناع القرار في الحكومة والمجتمع المدني على السواء للمساءلة من قبل الجمهور فضلاً عن مسؤولياتهم امام أصحاب المصلحة في مختلف المؤسسات. ويمكن لمؤسسات المجتمع المدني القيام بدور مهم في توفير الضوابط على سلطة الحكومة وتعزيز قيم النزاهة والشفافية والديمقراطية في عملها والمشاركة في صياغة السياسات العامة وحماية الحقوق وتعزيز المشاركة في الشؤون العامة وتقوية حكم القانون فضلاً عن دورها في رفع الوعي العام بموضوع الفساد ومحاربته وفي الرقابة على القطاع العام

وبذلك فإن مؤسسات المجتمع المدني تقوم بدور المدافع عن حقوق الأفراد في المجتمع، فهي تقوم بتنظيم جهود الأفراد وتوحيدها بهدف الضغط لتحقيق مصالحهم، و تضطلع مؤسسات المجتمع المدني بمهام عديدة منها: العمل على تعزيز الشفافية في المجتمع، والتنشئة السياسية والاجتماعية، والدفاع عن مصالح الأفراد، والوساطة والتوفيق، وحسم الصراعات وحلها، وتعميق انتماء الأفراد الى مجتمعاتهم عبر صون حريتهم في التعبير عن الرأي. فضلاً عن المهام التي من شأنها التعبير عن إرادة الأفراد، وحياتهم وتحقيق أكبر قدر من مصالحهم وتطلعاتهم. وفيما يخص تعزيز الشفافية تؤدي مؤسسات المجتمع المدني دورها في ثلاثة مستويات تعزيز النزاهة ومحاربة الفساد داخل مؤسسات المجتمع المدني نفسها إذ إن انتشار الفساد في مؤسسات المجتمع المدني يؤثر في شرعيتهاو دور هذه المؤسسات في التصدي للفساد في المجتمع عبر أنشطتها والدور المنوط بها على مستوى مراقبة الحكومة والضغط عليها والتوعية الشعبية لعموم أفراد المجتمع[١٧].

٣ المبحث الثالث: الرقابة على البرلمان

اولا : تجارب الرقابة على البرلمان

خلال العقدين الماضيين شهدت دول العالم العديد من تجارب الرقابة على المؤسسة التشريعية باعتبارها احدى المؤسسات التي يجب ممارسة الرقابة عليها باعتبارها مؤسسة تهدف لتحقيق المصلحة العامة وتعمل من اجل الصالح العام،للتأكد من ممارسة هذه المؤسسات عملها بالشكل المطلوب.

وعلى الرغم من شيوع مبدأ بان البرلمان هي اعلى سلطة تشريعية ورقابية الا ان ذلك لم يمنع من ظهور منظات مجتمع مدني تمارس عملية الرقابة على البرلمان والتي هي مؤسسة رقابية فعلى سبيل المثال المرصد النيابي العراقي والذي يمارس الرقابة على مجلس النواب العراقي والمرصد النيابي الاردني الذي تتبع مؤسسة القدس للدراسات الاستراتيجية والبرلمان اليمني والذي تتم مراقبته من قبل المركز اليمني لقياس راي العام، والبرلمان المغربي

[١١] حنين نعمان علي الشريف, اثر المساءلة الادارية على الاداء الوظيفي للعاملين الاداريين في وزارة التربية والتعليم العالي بقطاع غزة, رسالة ماجستير غير منشورة,كلية التجارة/ قسم ادارة الاعمال, الجامعة الاسلامية – غزة, ,٢٠١٣ ص .٩

[١٢] ايوب لعمودي, دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الاداري بالقطاعات الحكومية في الجزائر, رسالة ماجستير غير منشورة,كلية القانون والعلوم السياسية/ قسم العلوم السياسية, جامعة قاصدي مرباح – ورقلة,- ,٢٠١٣ ص٣٢

[١٣] خيرالله سبهان عبدالله الجبوري، دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الشفافية،مجلة الباحث للعلوم الاجتماعية والانسانية ،العدد ٣٢، جانفي ٢٠١٨،ص٤٧

[١٤] محمد السيد سعيد ، المدني والسياسي من منهما يحدد الآخر ، رواق عربي ، ص ١٠٦

[١٥] ناديه بونوة, دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسية العامة دراسة حالة الجزائر, رسالة ماجستير غير منشورة,كلية الحقوق والعلوم السياسية /قسم العلوم السياسية, جامعة الحاج لخضر باتنه, ,٢٠١٠ ص ٩٣

[١٦] (١)المنظمة العربية لمكافحة الفساد, منظمات المجتمع المدني في العالم العربي: الواقع الحالي والرؤيا المستقبلية, ندوة اقليمية, /١٥-١٤ /٥ ,٢٠١٥ ص.٥

[١٧] خيرالله سبهان عبدالله الجبوري، المصدر السابق ، ص٤٨

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1011

من قبل المرصد المغربي للعمل البرلماني، والبرلمان اللبناني من قبل مرصد الاداء النيابي اللبناني، بالاضافة الى ٨٠ برلمان يتم مراقبته من قبل ٢٠٠ منظمة مختصة بالعمل البرلماني[١٨].

واشار المرصد النيابي العراق في كلمته التعريفية بالمشروع (إن التجربة الديمقراطية في العراق بحاجة إلى مؤسسات مدنية تتولى رصد أداء المؤسسة التشريعية وتوثيق هذا الأداء توثيقا محايداً يمكن أن يتخذه المراقبون للشأن العراقي مرجعية يستندون إليها. وان مشروع الرقابة على البرلمان العراقي يسعى أن يكون قوة ضغط مدنية على المؤسسة البرلمانيةو سيكون هذا المشروع لبنة أساسية لبناء دائرة رصد أوسع تغطي بقية السلطات، التنفيذية والقضائية في المستقبل المنظور، وان هذا المشروع يهدف الى توثيق أداء اعضاء مجلس النواب وكتله ولجانه سنوياً،و بناء قاعدة بيانات تشمل المعلومات والإحصاءات التي تتعلق بالعمل النيابي العراقي تكون بمتناول يد المختصين والباحثين والإعلاميين)[١٩].

بينما يشير المرصد النيابي الاردني (انه في معظم الديمقراطيات الراسخة والناشئة، هناك مؤسسات بحثية ومدنية تقوم بتوثيق ورصد وتحليل ومراقبة الاداء البرلماني، ويرنو "مرصد البرلمان الأردني" للقيام بدور مماثل على المستوى الوطني، متطلعا لتعميم هذه التجربة على مستوى المنطقة العربية بمجمله، وان المرصد البرلمان الأردني" مشروع مستقل وغير حزبي، يستند في مرجعيته إلى الدستور والنظام الداخلي لمجلس النواب، ويسعى لتقديم أفضل الخبرات والممارسات الدولية في ميدان الأداء البرلماني، متوخيا الدقة والعلمية والموضوعية عند جمع بياناته ومعلوماته وتبويبها وتحليلها)[٢٠].

ثانيا : المنظمات الغير الحكومية في اقليم كوردستان

على الرغم ان نشاة المنظمات الغير الحكومية في اقليم كوردستان يعود الى فترة ماقبل عام ١٩٩١ الا ان البداية الفعلية والواقعية للمنظمات الغير الحكومية في اقليم كوردستان بدات بعد عام ١٩٩١ ، ونشوء اقليم كوردستان بموجب القرار الامي ٦٨٨ بتاريخ ٥-٤-١٩٩١ الخاصة بتوفير منطقة الملاذ الامن، وعلى اثر ذلك قامت العراقية بالانسحاب من هذه المناطق بتاريخ ١٥-٧-١٩٩١ وسحبت مؤسساتها الادارية من الاقليم بتاريخ٢٤-١٠-١٩٩١[٢١].

ومع سيطرة القوات الكوردية على المناطق الكوردية المحررة في اقليم كوردستان بدات المنظمات الغير الحكومية بالظهور في اقليم كوردستان، ونتيجة لتزايد عدد المنظمات الغير الحكومية في اقليم كوردستان اصدر المجلس الوطني الكوردستاني قانون خاص بالمنظمات الغير الحكومية في اقليم كوردستان المرقمة ١٨ لسنة ١٩٩٣ بتاريخ ٢٥-١٠-١٩٩٣ وبعد ذلك اصدر المجلس الوطني الكوردستاني قانون آخر المرقم ١٥ لسنة ٢٠٠١ بعنوان المنظمات الغير الحكومية في اقليم كوردستان بتاريخ ٢٣-١٠-٢٠٠١[٢٢].

وصادق برلمان اقليم كوردستان على القانون رقم ١ لسنة ٢٠١١ والذي بموجبة تم تاسيس دائرة المنظمات الغير الحكومية في اقليم كوردستان ،والذي اخذ على عاتقه مهمة منح الاجازات للمنظمات الغير الحكومية في اقليم كوردستان بعدما كانت من مهام وزارة الداخلية قبل ذلك [٢٣].

وقد مرت المنظمات الغير الحكومية في اقليم كوردستان بمراحل مختلفة من التطور، ففي بادئ الامر كانت منظمات الغير الحكومية في اقليم كوردستان يقتصر عملها في الفترة التي اعقبت عام ١٩٩١ الجانب الاغاثي واعمار القرى والبلدات المدمرة وازالة اللغام وتقديم المساعدات وتقديم الخدمات الاساسية، الا ان في الفترة التي اعقبت عام ٢٠٠٣ وازدياد عدد المنظمات الغير الحكومية في العراق بشكل عام واقليم كوردستان تعددت مهام المنظمات الغير الحكومية في الاقليم وشملت قطاعات سياسية وادارية وتوعوية وثقافية وغيرها من المجالات المختلفة ، وازداد عدد منظمات المجتمع المدني في الاقليم بشكل كبير ووصل عدد المنظمات المسجلة في الاقليم ١٦١٦ منظمة مسجلة وفقا لتقارير دائرة المنظمات الغير الحكومية في الاقليم[٢٤].

وابرز مهام منظمات المجتمع المدني في اقليم كوردستان :-

١- الجانب السياسي :برزت العديد من المنظمات الغير الحكومية في اقليم كوردستان والتي عنيت بالجانب السياسي في اقليم كوردستان ، حيث برزت في اقليم كوردستان العديد من المنظمات الغير الحكومية والتي تمارس نشاط معني بالجانب السياسي ،مثل المنظمات التي تدعم الديمقراطية ومراقبة الانتخابات ومراقبة المؤسسات الحكومية وخلق الوعي والثقافة السياسية ومراقبة الاداء الحكومي مثل معهد بةي للتربية والتنمية ومنظمة كوردستان للجميع ومنظمة جاوي كوردستان والمعهد الكوردي للانتخابات الخ

٢- الجانب الاجتماعي : ظهرت في اقليم كوردستان عدد كبير من منظمات الغير الحكومية والتي مارست جانبا اجتماعيا في عملها مقثل منظمات حماية النساء والاطفال وتقديم العون للارامل والايتام وتقديم الدعم للفئات المهمشة والضعيفة والفقراء وغيرها من المجالات الاجتماعية الاخرى.مثل المركز القانوني لدعم النساء ومنظمة مندالباريز لحماية الطفولة

٣- الجانب الثقافي : ان الجانب الثقافي كان من الجوانب التي اهتمت بها منظمات المجتمع المدني في اقليم كوردستان حيث ظهرت العديد من المنظمات المعنية بالجانب الثقافي في الاقليم واتخذت مواضيع مختلفة من بينها نشر الوعي والثقافة والموسيقى والفن وغيرها من المجالات المختلفة.

٤- الجانب الاقتصادي :كان الجانب الاقتصادي من ابرز المواضيع التي بدات منها منظمات الغير الحكومية في اقليم كوردستان حيث ان المنظمات الغير الحكومية في اقليم كوردستان ركزت بشكل كبير على الجانب الاقتصادية وتقديم الدعم المادي والمعنوي واعادة بناء البنى التحتية للقرى وتعويض المتضررين وتقديم المساعدات وتقديم الدعم للفلاحين وذوي الحرف وغيرها من النشاطات الاقتصادية والمرتبطة بالنشاط الاقتصادي[٢٥].مثل منظمة كيدو ومنظمة كوردس وغيرها

[١٨] التقرير الثامن لمشروع الرقابة على برلمان كوردستان – الدورة الرابعة ٢٠١٧

[١٩] المرصد النيابي العراقي

[٢٠] المرصد النيابي الاردني

[٢١] بةختيار عةبدولَلا، رِاثةرين وتك دةروازةيةك بؤ سةرهةلَدانى رِيَكخراوة ناحكوميةكان لة هةريَمي كوردستاني عيَراق (١٩٩١-٢٠١٥)،طؤظاري زانكؤي راثةرين ، ٢٠١٦، لا٣٢٠ -٣٢١

[٢٢] المصدر السابق، ص٣٢٥

[٢٣] نفس المصدر ، ٣٣٦

[٢٤] نفس المصدر،ص٣٣٧

[٢٥] نفس المصدر السابق ،٣٢٣

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1011

٥- الجانب البيئي: على الرغم من تعدد النشاطات المعنية بالجانب البيئي الا ان عمل ونشاط المنظمات الغير الحكومية في اقليم كوردستان اقتصار على جانبي تقديم المساعدات في مواسم الجفاف للفلاحين وازالة الالغام في اقليم كوردستان حيث كان هذان الجانبان يمثلان معظم نشاط المنظمات الغير الحكومية في الاقليم مثل منظمة MAG.

٦- الجانب الاداري: برز الجانب الاداري كاحد الجوانب المهمة والتي بدات الاهتمام بها في الاقليم، وقد اتخذت العديد من المجالات المختلفة مثل محاربة الفساد وتطوير القطاعات التربية والتعليم وتنمية مهارات الموظفين والكوادر الادارية في الاقليم وتعددت المنظمات العاملة في هذا القطاع. مثل منظمة ستوب.

ثالثا : ممارسة مهمة الرقابة على برلمان كوردستان

على الرغم من وجود العديد من المحاولات السابقة للممارسة الرقابة على برلمان كوردستان في خلال الدورات الثلاثة الاولى من عمر برلمان كوردستان التي امتدت من عام ١٩٩٢ولغاية ٢٠١٣ حيث قامت عدة منظمات بمحاولات للممارسة الرقابة على برلمان كوردستان وخاصة في الدورة البرلمانية الثانية، الا ان عملية الرقابة على برلمان كوردستان لم يتم تنفيذها بشكل مستمر ودائمي ومنظم الا في الدورة البرلمانية الرابعة من قبل معهد پەی للتربية والتنمية منذ عام ٢٠١٣ في اطار (مشروع الرقابة على برلمان كوردستان) بالتعاون مع احدى المنظمات المانحة وهي صندوق دعم الديمقراطية الامريكي.(NED) وهي مستمرة لحد الان.

ومعهد پەی للتربية والتنمية هي احدى منظمات المجتمع المدني في اقليم كوردستان وتأسست عام ٢٠١٣ وتمارس عملية الرقابة على المؤسسات الرسمية والحكومية في اقليم كوردستان،حيث ان هذه المنظمة تمارس الرقابة على برلمان كوردستان و وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التربية في حكومة اقليم كوردستان والرقابة على الانتخابات البرلمانية في اقليم كوردستان بالاضافة الى الرقابة على مدى تطبيق القوانين ونظام الضرائب في اقليم كوردستان وغيرها من الانشطة[٢٦]

وقد قامت هذه المنظمة في اطار هذا المشروع باصدار (٢٧) تقرير خاص بالرقابة على البرلمان خلال هذه المدة، بالاضافة الى اصدار العديد من البيانات والمذكرات والملاحق الخاصة بالبرلمان، والتي اختصت بعملية الرقابة على كامل المؤسسة التشريعية المتمثلة ببرلمان كوردستان، حيث قامت هذه المنظمة بمراقبة جميع نشاطات البرلمان ومهامها ونشاطاتها والمؤسسات التابعة لها والقنوات الاعلامية التابعة لها واعضاء البرلمان .

وان هذه المنظمة قامت باستخدام العديد من الادوات لتحقيق الرقابة على البرلمان:-

١- اصدار التقارير

قامت هذه المنظمة في اطار هذا المشروع باصدار (٢٧) تقرير حول العمل البرلماني في اقليم كوردستان خلال الدورتين الرابعة والخامسة، وان هذه التقارير تم نشرها باللغات الكوردية والعربية والانكليزية، وتم توزيعها بشكل مجاني على الجميع وهي متوفرة بصورة ورقية والكترونية ،وان هذه التقارير كانت على ثلاثة انواع رئيسية وهي :

- التقارير الفصلية: من بينها جمع المعلومات عن الدورات البرلمانية المنعقدة والتي مدتها ثلاثة اشهر عادة، ونشر جميع المعلومات الخاصة بهذه الدورة في تقرير خاص بهذه الدورة البرلمانية والتي تضمنت تفاصيل الجلسات وعدد القوانين الصادرة في هذه الدورة وممارسة مهام الرقابة على الحكومة خلال هذه الدورة، وقد تم اصدار ١٩ تقرير خاص باداء ونشاطات البرلمان في الدورات البرلمانية المنعقدة خلال الفترة مابين ٢٠١٣لغاية ٢٠٢٢.
- التقارير الخاصة باداء اعضاء البرلمان : وعددها ثلاثة تقارير وتم اصدارها في الدورة البرلمانية الخامسة قامت بمراقبة اداء اعضاء البرلمان خلال الدورة البرلمانية الخامسة،وتم فيها اجراء تقييم لاداء اعضاء البرلمان في برلمان كوردستان من حيث التزامهم بالمهام الرئيسية الموكلة اليهم كاعضاء للبرلمان وممثلين عن المواطنين من حيث حضور الجلسات وحديثهم في جلسات البرلمان ومداخلاتهم ومشاريع القوانين المقدمة من قبلهم والافكار التي قاموا بتقديمها[٢٧].
- التقارير الخاصة : بالاضافة الى التقارير المذكورة اعلاه قامت هذه المنظمة باصدار عدد آخر من التقارير الخاصة، فقد قامت باصدار تقرير عن كامل الدورة البرلمانية الرابعة وتقرير عن الهيئات المستقلة التابعة للبرلمان وهي (المفوضية العليا المستقلة للانتخابات – ديوان الرقابة المالية – الهيئة المستقلة لحقوق الانسان – هيئة النزاهة) وتقرير خاص بالعمل البرلماني في اقليم كوردستان في الفترة مابين ١٩٩٢ لغاية ٢٠٢٣ ،وتقرير عن عملية الرقابة على المؤسسات الحكومية وتقرير عن المشاكل الموجودة في سجل الناخبين الخاص بانتخابات برلمان كوردستان وآخر تقرير له هو نشاطات برلمان كوردستان خلال الفترة التي اعقبت تمديد المدة القانونية لبرلمان كوردستان لغاية قرار المحكمة الاتحادية بعدم قانونية هذه المدة.

٢. الموقع الالكتروني للمنظمة

هو مرصد پەی هو الموقع الالكتروني للمشرع والذي من خلاله يقوم بنشر كافة الاخبار الخاصة ببرلمان كوردستان وكافة التفاصيل والمستجدات وكل مايتعلق ببرلمان كوردستان من معلومات ويتم فيها نشر التقارير الخاصة الصادرة عن مشروع الرقابة على البرلمان ، وان هذا المرصد يقوم بنشر الاخبار باللغتين الكوردية والعربية .

٣. اصدار البيانات :

قامت المنظمة باصدار العشرات من المذكرات والبيانات الخاصة بالعمل البرلماني والتي تم توجيهها الى الراي العام والى الجهات المعنية في الحكومة والبرلمان، وكل من هذه البيانات

[٢٦] مرصد پەی للتربية والتنمية

[٢٧] التقرير مشروع الرقابة وتقييم اعمال برلمان كوردستان ،مراقبة نشاطات واداء برلمان كوردستان ،التقرير الحادي عشر، ٢٠٢٢

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1011

والمذكرات كانت خاصة بموضوع وحادثة ومستجد جديد خاص ببرلمان كوردستان او خاص بموضوع ذات اهتمام عام يتربط بالمصلحة العامة

فضلا عن الجانب الاعلامي التي تقوم به المنظمة في اطار المشروع من خلال الادلاء بالتصريحات والمؤتمرات الصحفية لوسائل الاعلام وان جميعها كانت تختص بنشاطات البرلمان والعمل البرلماني واداء اعضاء البرلمان ومهام البرلمان [٢٨] .

واشارت المنظمة في تقاريرها الى ان هدفهم هو ان تقديم الدعم للبرلمان باعتبارها اعلى مؤسسة قانونية وسياسية في الاقليم، عن طريق نشر المعلومات الواضحة والدقيقة حول جميع اعضاء البرلمان وتقييم ادائهم ونشاطاتهم وتزويد ناخبيهم بهذه المعلومات، بهدف التفريق بين الاعضاء النشيطين من الاعضاء الغير النشيطين ،وممارسة ضغوط مدنية على اعضاء البرلمان الذين لايمارسون مهامهم الحقيقية وبالشكل المطلوب،و ان هذا المشروع يسعى ربط عضو البرلمان بناخبه واقامة علاقة قوية بين الراي العام وهذه المؤسسة الوطنية.وانها تسعى الى تفعيل دور البرلمان وان تتمكن من اصدار القوانين الجيدة، وان تمارس الرقابة بشكل جيد على مؤسسات السلطة التنفيذية، و ان يكون البرلمان قادراً على تطبيق مبادئ الديمقراطية والتوازن بين مكونات وطبقات المجتمع[٢٩].

التوصيات

١- تدعيم دور منظمات المجتمع المدني في ممارسة اداوار اوسع واشمل
٢- اشراك منظمات المجتمع المدني في ادارة ومراقبة شؤون المؤسسات الرسمية .
٣- تدعيم الدور الرقابي بشكل عام والدور الرقابي لمنظمات المجتمع المدني .
٤- العمل على زيادة فعالية رقابة منظمات المجتمع المدني على المؤسسات الحكومية والتشريعية .
٥- مهمة الرقابة تشمل جميع المؤسسات بدون استثناء وعدم التحجج بحجة الحصانة والسمو لعدم شمولها بالرقابة.

النتائج:

١- ان ممارسة الرقابة على البرلمان تعد من الوسائل الناجحة لمراقبة مؤسسات البرلمان على مستوى العالم .
٢- ان عملية الرقابة والمساءلة تعد من ابرز الوسائل المستخدمة من قبل منظمات المجتمع المدني
٣- ان منظمة پەی للتربية والتنمية تعد من المنظمات التي تمكنت من ممارسة عملية الرقابة على البرلمان في اقليم كوردستان .
٤- ان جميع المؤسسات الرسمية تخضع لمبدا الرقابة والمسائلة والشفافية بما فيها البرلمان.
٥- لمنظمات المجتمع المدني دور كبير في عملية الرقابة والمساءلة وتعمل على تحقيق العدالة والحكم الرشيد.

المصادر

١. ابراهيم حسين معمر،دور المنظمات الغير الحكومية في حماية حقوق الانسان ، جامعة القاهرة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، اطروحة دكتوراه،٢٠١١،.
٢. أماني قنديل و سارة بن نفيسة الجمعيات الأهلية في مصر، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، ١٩٩٤.
٣. اميرة عادل ، مداخل مفهوم المجتمع المدني وخصائصه وتطور وظائفه ،المجلد الثاني عشر ،العدد الثاني ٢٠٢١،
٤. ايوب لعمودي, دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الاداري بالقطاعات الحكومية في الجزائر, رسالة ماجستير غير منشورة,كلية القانون والعلوم السياسية/ قسم العلوم السياسية, جامعة قاصدي مرباح – ورقلة,- ,٢٠١٣
٥. بهجت كشك، مدخل إلي إدارة المنظمات الاجتماعية، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، ١٩٩٧
٦. تقرير الامم المتحدة، المساءلة الاجتماعية في منطقة متغيرة - الاطراف الفاعلة والاليات،
٧. التقرير الثامن لمشروع الرقابة على برلمان كوردستان – الدورة الرابعة ٢٠١٧
٨. التقرير مشروع الرقابة وتقييم اعمال برلمان كوردستان ،تقييم اداء اعضاء برلمان كوردستان ،التقرير الثاني عشر، نيسان ٢٠٢٣
٩. التقرير مشروع الرقابة وتقييم اعمال برلمان كوردستان ،مراقبة نشاطات واداء برلمان كوردستان ،التقرير الحادي عشر، ٢٠٢٢
١٠. الجوهري وآخرون: "إدارة المؤسسات الاجتماعية، مدخل سوسيولوجي"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨ ،
١١. حنين نعمان علي الشريف, اثر المساءلة الادارية على الاداء الوظيفي للعاملين الاداريين في وزارة التربية والتعليم العالي بقطاع غزة, رسالة ماجستير غير منشورة,كلية التجارة/ قسم ادارة الاعمال, الجامعة الاسلامية – غزة, ,٢٠١٣
١٢. خالد العمري, المساءلة والاصلاح التربوي في اطار المدخل المنظومي, المؤتمر العربي الرابع حول "المدخل المنظومي في التدريس والتعلم", ابريل ,٢٠٠٤ عمان.
١٣. خيرالله سبهان عبدالله الجبوري، دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الشفافية،مجلة الباحث للعلوم الاجتماعية والانسانية ،العدد ٣٢، جانفي ٢٠١٨،
١٤. د.ليلى عبدالوهاب ،منظمات المجتمع المدني،جامعة بنها.
١٥. سامية عبد الحليم بيومي، دور المرأة في التنمية الريفية، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٩٦.
١٦. السيد ياسين وأماني قنديل, في أماني قنديل (محرر وباحث رئيسي) الموسوعة العربية للمجتمع المدني, الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، ٢٠٠٨،
١٧. على خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة: قراءة أولية في خصائص الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٨٦، فبراير، ١٩٩٣.
١٨. فارس بن علوش بن بادي السبيعي, دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الاداري في القطاعات الحكومية, اطروحة دكتوراه غير منشورة,كلية الدراسات العليا/ قسم العلوم الادارية, جامعة نايف للعلوم الامنية, الرياض, ,٢٠١٠
١٩. ماجدة احمد محمود,المنظمات غير الحكومية الدولية:دراسة نظريه,.اطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة،٢٠٠٧ ، ص٢١-٢٣-٤٧
٢٠. محمد السيد سعيد ، المدني والسياسي من منهما يحدد الآخر ، رواق عربي ، المصدر
٢١. محمد كمال مصطفى، "دليل التخطيط الاستراتيجي في المنظمات غير الحكومية، منشورات مشروع التنمية الاجتماعية في مصر، مؤسسة فريديش ايبرت بالتعاون مع الاتحاد التعاوني الإنتاجي، ١٩٩٨،
٢٢. مصطفى كامل السيد, المجتمع المدني والتطور الديمقراطي في الوطن العربي, القاهرة, مركز دراسات وبحوث الدول النامية, ٢٠٠٦،

[٢٨] مرصد پەی للتربية والتنمية

[٢٩] التقرير مشروع الرقابة وتقييم اعمال برلمان كوردستان ،تقييم اداء اعضاء برلمان كوردستان ،التقرير الثاني عشر، نيسان ٢٠٢٣

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1011

٢٣. مصطفي كامل السيد وآخرون: "المنظمات غير الحكومية وقيم الاستغلال الأمثل لموارد المجتمع، المؤتمر السنوي الرابع للاتحاد العام، الجمعيات الأهلية وتحديث مصر، القاهرة، ٢٠٠٢،
٢٤. المنظمة العربية لمكافحة الفساد, منظمات المجتمع المدني في العالم العربي: الواقع الحالي والرؤيا المستقبلية, ندوة اقليمية, /١٥-١٤ /٥ ,٢٠١٥
٢٥. ناديه بونوة, دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسية العامة دراسة حالة الجزائر, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الحقوق والعلوم السياسية /قسم العلوم السياسية, جامعة الحاج لخضر باتنه, ,٢٠١٠
٢٦. نيفين مسعد،معجم المصطلحات السياسية, القاهرة, مركز الدراسات والبحوث السياسية, ١٩٩٦.

المواقع الالكترونية :

- مرصد پەی للتربية والتنمية
- المرصد النيابي العراقي
- المرصد النيابي الاردني

المصادر باللغة الكوردية :

- بةختيار عةبدولَلا، رِاثةرين وةك دةروازةيةك بؤ سةرهةلَداني رِيَكخراوة ناحكوميةكان لة هةريَمي كوردستاني عيَراق (١٩٩١-٢٠١٥)،طؤظاري زانكؤي راثةرين ، ٢٠١٦.p

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1011